

المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الثاني والخمسين

١ ابريل (نيسان) سنة ١٩١٨ - الموافق ١٩ جماد الثاني سنة ١٣٢٦

مقام الولايات المتحدة الاقتصادية

النأم مجمع تقدم العلوم الاميريكي في ٢٨ ديسمبر الماضي وخطب رئيسة الدكتور تشارلس فان هيس في هذا الموضوع فقال ما خلاصته :

ان الولايات المتحدة تتوق سائر البلدان في مواردنا الطبيعية . فالامة الاميريكية امة فتيحة لم تزل في دور النمو الم يبلغ عددها حتى الآن الحد الذي تستغنى فيه خيرات بلادها ولذلك تستطيع ان تستخرج من هذه الظهيرات ما يكفيها ويكفي غيرها بسهولة . فقد كانت غلاتها من القمح والشعير والذرة وسائر الحبوب اكثر مما تحتاج اليه فكانت تصدر الزائد منها الى البلدان الاخرى . وشأنها في الفحم والذهن شأنها في الحبوب فثمنها اكثر من حاجتها . ولم يكن ينقصها الا السكر فان محصوله من بلادها اقل مما تحتاج اليه ولكنها تستورد حاجتها منه بسهولة من البلاد التابعة لها ومن جزيرة كوبا

وامم مواد النسيج القطن والصوف . والقطن اصعبا ويحتمى منه في الولايات المتحدة مضاعف ما يحتمى في سائر بلدان المسكونة . والصوف كثير فيها ايضا ولكنها تصدره وتستورده على حد سواء

ونحن من حيث اكثر المعادن المهمة في مقدمة البلدان فالحديد الذي يستخرج من بلادنا اكثر من الحديد الذي يستخرج من سائر تبتيا مساطرتيا والمانيا . والنحاس الذي يستخرج من بلادنا اكثر من نصف النحاس الذي يستخرج من المسكونة كلها وكذلك البترول اكثر من نصف البترول الذي يستخرج من المسكونة

والقوة اساس الاعمال ومدار القوة على النعم المعجري والتخدير المياه . وقد كنا

تُخرج من الفحم الحجري قبل الحرب أكثر مما يُستخرج من بريطانيا وألمانيا وفرنسا جميعاً
وحتى تستخدم من القوة المائية أكثر مما تستخدم في أية بلاد أخرى
وم من بلاد تفوق بلادنا في كثرة حراجها حتى نبت كثر بيوتنا مبنية بأخشب
الأبي المدن

وإساليب النقل عندنا أفضل منها عند غيرنا لسبب كثرة الحديدية أطول من سبب
أوروبا كلها بأربعين الف ميل مع اثنا عشر مئة مليون نفس وسكان أوروبا ٤٥٠ مليون
نفس وهي أطول من السبب الحديدية في سائر المنكوبة حيث يبلغ عدد السكان الف
مليون نفس والنقل عندنا أسرع وأجوره أرخص من النقل في سائر البلدان

وقد كنا نتمتع في استخراج خيرات الأرض وتهديد أسعارها على فاسوس الطلب
والعرض أي على المقطوعية هذا كان مذهب علماء الاقتصاد بينا ومذهب جمهور الأمة
ولكن لما تألفت الشركات الكبيرة وانحسرت المواد وعسكت في الأسعار فرفضتها قامت
الأمة وطلبت من الحكومة أن تمنع هذا النوع من الاحتكار والتحكم في الأسعار فدنت
القوانين وعملت بها وأخيراً اعتدلت الأمور وعادت الأسعار مبنية على قاعدة العرض
والطلب وعلى المناظرة الصناعية والتجارية وكانت الحال كذلك وقتما دخلت الولايات المتحدة
في هذه الحرب

ولكن أضح لا ولياء الأمر عندنا أنه لا بد للحكومة من وضع القوانين للمنافع العمومية
تلاً يستد بها البعض وأولها وسائل النقل بسبب الحديد وغيرها لأنها تخص الشركات
فأدعى المساهمون فيها أنها خاصة بهم ولم الحق في فرض الأجور التي يريدونها لكن
الحكومة ضربت على يدهم قنطرة أن السبب وكل وسائل النقل من المنافع العمومية ولا
يجوز لهم التحكم فيها

وقد ضمن الأكثرون أن قوانين الطلب والعرض والمناظرة تكفي لمنع النش والاحتكار
في مواد الطعام والمقايير الطبية ولكن الاختيار دبر على أنها لا تكفي فإن طلاب الربح
جعلوا يشترون الأطحمة والأدوية وبيعونها بأسعار غير أمثلها الحقيقية وبيعون لحم البنية
المريض كأنه لحم دجاج سليم من كل مرض واتهموا الذين كانوا يبيعون من الحكومة
مرايتها والتحكم فيها بأنهم من الأثراكيين لكن الحكومة لم تأبأ بإعتراضهم بل أقامت اللجنة
المختلفة للتحكم في كل ما يدخل تحت المنافع العمومية وفي مواد الطعام والدواء

ولما نودي بالحرب في أوروبا في أغسطس سنة ١٩١٤ قلت الولايات المتحدة شد

القلق وأقلت البورصات الكبيرة في أكثر البلدان التجارية وهبطت اسعار أكثر الحاجيات ولكن لم يطل الامر حتى ظهرت آثار الحرب الحقيقية في هذه المراد فزاد الطلب عليها لان الحرب استخدمت من بلاد الحلفاء وحدم من خمسة عشر مليوناً الى عشرين مليوناً من الرجال العالمين ثم استخدمت ما يساويهم عدداً في عمل الاسلحة والدخائر فقل عدد الزراع والصناع في أوروبا وزاد الطلب على الاطعمة والاكسية لان الجنود يتفقون منها أكثر من غيرهم . وزاد الطلب على المراكب والمدافع والدخائر زيادة فاحشة . فراجت تجارة الولايات المتحدة رواجاً كبيراً . وصدر منها من القمح من اواسط سنة ١٩١٤ الى اواسط سنة ١٩١٥ أكثر من مضاعف ما صدر منه في اية سنة اخرى من السنين السابقة وزاد الصادر من اللحم حتى صار ثلاثة اضعاف ما كان

وزاد أيضاً الصادر من الحديد والصلب (الفولاذ) حتى صار اربعة اضعاف ما كان ومن النحاس حتى صار ضعف ما كان . وقس على ذلك سائر الحاجيات . وقد قل الصادر الى ألمانيا والنمسا منذ اوائل الحرب ولكن زيادة الصادر الى بلدان الحلفاء فاقت ما نقص من الصادر الى ألمانيا والنمسا

ثم دخلنا الحرب في شهر ابريل الماضي (سنة ١٩١٧) وللحال طلبت الحكومة مقادير كبيرة جداً من المواد اللازمة لبناء السفن وعمل الدخائر والطعام واللباس فانقضت الحال ان تزيد ما صنعت من الآلات ونسخرجه من المعادن وتبنيه من السفن ونصدره من المواد . وكثر الطلب على الاطعمة والاكسية والمعادن وعلى القوة اللازمة لادارة المعامل . ولا سبيل للاكثار حالاً من استخدام القوة المائية لانها تقتضي انشاء منشآت جديدة فكثرت الطلب على الفحم الحجري حتى زاد على ما استخرج منه . وسبق الاستخراج عن المطلوب هذه السنة نحو خمسين مليون طن مع ان المستخرج منه زاد زيادة كبيرة جداً

وقد ترتب على ما تقدم ان ارتفعت اسعار الحاجيات كلها في الولايات المتحدة فارتفع سعر اللحم ٢٥ في المئة الى ٧٥ في المئة . وسعر القمح اثنين وخمسة وعشرين في المئة وسعر القرفة ثمانين في المئة والبطاطس اثنين في المئة والسكر ٧٥ في المئة والصوف ٢٣٠ في المئة والفحم الحجري ضعفين او ثلاثة والنحاس ضعفين ونصف وفضة الرصاص ثلاثة اضعاف والحديد الزهر اربعة اضعاف والصلب أكثر من خمسة اضعاف والبتترول ٧٥ في المئة

واسباب هذا الارتفاع كثيرة اولها كثرة الطلب في البلاد نفسها اولاً ثم في البلدان

الآخري . فانه لما علم ان الحاجيات الضرورية ستكون أقل من المقطوعية اللازمة نهانت الناس على ابتياع ما يحتاجون اليه منها عاجلاً وأجلاً فموضاً من ان يشتري اليه دقيقتاً يكفيه شهراً أو شهرين حسب العادة اشترى ما يكفيه سنة أو سنتين أو أكثر وكذلك اشترى من السكر وما ظهري في النصف الاول من سنة ١٩١٧ ان القمح الحجري سيقل عن الحاجة جعل اصحاب المتامل بقانونه مخالفة ان لا يجدوا منه كفايتهم في الشتاء ولعل مثلهم الذين يوقدون القمح الحجري في بيوتهم فكانت النتيجة اللازمة عن ذلك ان زادت المقطوعية عمراً لوجري الناس في ابتياع هذه الحاجيات على جاري حاجتهم

ومن الاسباب التي زادت الطين بلة ان المضاربين رأوا ارتفاع الاسعار يزداد بزيادة الطلب فجعلوا يشترون الحاجيات ويخزنونها الى ان تزيد اسعارها ارتفاعاً وبدلوا جهودهم في رفع الاسعار فارتفعت ارتفاعاً فاحشاً بطبيعة الحال وطاب الحال وزيادة اجورهم لقله اسباب العيشة فاضطر اصحاب المصانع ان يزيدوا اثمان ما يصنعونه لكي تقوم باجور العمال واثمان المواد الاولية التي غلت ايضاً

ولقد كانت الحاجيات قبل الحرب كافية للمقطوعية او زائدة عليها فلم يكن سبيل لارتفاع الاسعار وان ارتفعت ابطأت المناظرة ارتفاعها ولذلك كان ناموس المرض والطلب والمناظرة متحكماً في اسعار المواد . اما في زمن الحرب فهذا الناموس لا يمنع ارتفاع الاسعار لان الطلب فيها اكثر من العرض . والفرق بينهما ليس كبيراً وقد لا يزيد على عشرين في المئة ولكن الاسعار زادت من مئة في المئة الى اربعمائة في المئة وزادت في بعض المواد اكثر من ذلك كثيراً ولا دليل على ان الطلب سيقل في المستقبل القريب ولا شبهة في انه لا يقل قبل انتهاء الحرب وعليه فالاعتماد على ناموس المرض والطلب والمناظرة لا يكفي لمنع الغلاء الفاحش وتتحكم في الانتاج والمقطوعية فلا بد من سن القوانين اللازمة لذلك

وهذا شرح الخطيب ما فعلته الحكومة الاميركية لتحكم في السكر والقمح والخبز والحم هبطت اسعارها ووقفت عند درجة معتدلة فالرغيف الذي زنته انة جعل ثلثة نحو اربعة غروش او نحو مضاعف ما كان قبل الحرب لا اربعة اضعاف كما هي الحال في القطر المصري